

## جريج سيطرح على الحكومة خطة لمساعدة الصحف والقصيفي يقدم مقترحات لحل الأزمة

أعلن وزير الإعلام رمزي جريج، أنه وضع خطة لمعالجة أزمة الصحافة الورقية سيرفعها إلى مجلس الوزراء مع اقتراحات عملية من شأنها دعم هذه الصحافة ومساعدتها على تخطي الأزمة التي تتخبط فيها. كما طرح أمين سر نقابة محرري الصحافة الزميل جوزف القصيفي خطة أيضاً من مجموعة اقتراحات، مشدداً على أهمية دور الدولة في مساعدة هذا القطاع.

**جريج**

وقال الوزير جريج في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان - 100.3 – 100.5»، «تقاقت في الفترة الأخيرة أزمة الصحافة الورقية إلى درجة أن صحفاً عريقة أعلنت نيَّتها بالإفقال أو تقليص عدد العاملين فيها»، مؤكداً أنه معنيٌّ بهذه الأزمة، وأجرى اتصالات مع أصحاب الصحف المعنية، ودرس الموضوع ووضع خطة سيرفعها إلى مجلس الوزراء»، موضحاً أن «هذه الخطة تأتي ضمن سلة حلول»، وأشار إلى «أن أحد الحلول الممكنة هو مساهمة الدولة على أساس دفع مبلغ معيّن عن كلِّ عدد يجاع من الصحافة وهذا لا يرقى الخزيمة، علماً أنه لا بد من أن يواكب هذا الحل آلية لمراقبة عدد الصحف المباع، وأن ينحصر هذا الدعم بالصحف التي تصدر بتاريخ اليوم وليس كل الصحف المتأثرة من الصصور، إنما الصحف التي تصدر فعلياً حالياً وعدها 11 و 12 مع المجلات، وهي تتابع عبر الاشتراكات والموزعين ومن السهل حصصها».

واكد جريج أنّ «هذا الدعم مبرّر ولا سيما أنّ الدولة قامت بدعم المناطق المحرّمة بتخصيص مبالغ معينة لها وذلك على أساس مبدأ إعفاء المتأثرين». ولفت إلى أنّ هناك اقتراحات أخرى لجهة إغفاء الصحف من بعض الرسوم والضرائب ولا سيما الجمركية، عند استيراد الورق، آلات الطباعة، وكل ما يتعلق بإصدار الصحيفة. ويمكن إلزام الدولة بأن تدفع أسوة بأي مؤسسة أو شخص من المواطنين كلفة الإعلانات التي تقوم بنشرها في الصحف.

وأضاف: «هنالك حلّ آخر هو التزام الإدارات العامة والمؤسسات العامة بإدارة الاشتراكات والإعلانية».

وأكد جريج أنّ «هذا الدعم مبرّر ولا سيما أنّ الدولة قامت بدعم المناطق المحرّمة بتخصيص مبالغ معينة لها وذلك على أساس مبدأ إعفاء المتأثرين». ولفت إلى أنّ هناك اقتراحات أخرى لجهة إغفاء الصحف من بعض الرسوم والضرائب ولا سيما الجمركية، عند استيراد الورق، آلات الطباعة، وكل ما يتعلق بإصدار الصحيفة. ويمكن إلزام الدولة بأن تدفع أسوة بأي مؤسسة أو شخص من المواطنين كلفة الإعلانات التي تقوم بنشرها في الصحف.

– إغفاء المؤسسات الإعلامية



عون مرحباً بالخليفة في نقابة المحررين

**لقاء تضامني مع «السفير» في صيدا**

## سعد: نحتاج إلى المقاومة والدولة المدنية

أقيم في مركز «معروف سعد الثقافي» لقاء تضامني مع

جريدة «السفير»، بدعوة من التنظيم الشعبي الناصري بعد عودة ناشر الجريدة طلال سلمان عن قرار توقيف إصدارها. وتحدّث خلال اللقاء الأمين العام للتنظيم أسامة سعد الذي وجّه التحية إلى أسرة «السفير»، وعلى رأسها سلمان «لقرارهم الشجاع بالإستمرار»، أملا ب«صمود الإعلام الحرّ ونجاحه في مواصلة حمل راية الكلمة الحرّة، والثقافة المنقحة والتعبير عن مصالح الشعب والوطن والأمة». وأضاف: إنّ تضامنتا مع جريدة «السفير» هو تعبير عن تبني خيار المقاومة في مواجهة العدو الصهيوني، وعن الانحياز لمشروع بناء الدولة المدنية الديمقراطية في لبنان، دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وعن رفع راية العروبة الحضارية المؤمّلة وحدها لاحتضان كل الغنى السياسي والفكري والإثني والديني في العالم العربي».

كما تحدث عضو اللجنة المركزية للتنظيم الشعبي خليل المتبولي تلاه عماد عواضة باسم المكتب الإعلامي لحزب الله، فقال: «جريدة فلسطين، حبرها كوج بحر غرّة، جريدة المقاومة والرياضة الأولى والبيان الأول لكل الفصائل المقاومة في لبنان».

بدوره، قال عضو المكتب السياسي لحركة أمل بسام كجك: وجدت صوتي في «السفير»، وأنا شخص من الذين لا صوت لهم، ومن بعد «السفير» لن يكون لي صوت. ونحن نعيش في زمن غريب لئلاّس نرى أنّ كل المنابر الحرّة الوطنية تتعرّض للضغوط والتهديات وإلى إقفال من مكتوبة وقروعة ومسموعة، وفي الوقت نفسه نرى الإعلام الموجّه ذا الأرقام السوداء».

أضاف: من على منبر التضامن مع «السفير» تؤكّد أنّ

## إرجاء المنتدى اللبناني – الروماني للاستثمار

أعلنت الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم إرجاء المنتدى اللبناني – الروماني للاستثمار الذي كان مقرراً

عقدته برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري، بتاريخ 10 و 11 و 12 نيسان 2016 في «مبنى عدنان

## البناء

**مؤتمر «التكامل المصرفي» ينعقد في بيروت بمشراكة عربية واسعة**

## المشوق ممثلاً سلام: أنّ الأوان لوقف مسار التردّي الذي ينعكس على حياة اللبنانيين



المشوق والحاج حسن وحكيم وسلامة يتوسّلون عدداً من المشاركين في المؤتمر المصرفي العربي

وتعني «الأ تكون العلاقة محدودة بين مصرف ومراسل في إطار التكامل المصرفي العربي وإنما أن يشتمل التكامل على التخصص في الخدمات وتعزيز التعاون بين الدول للحدّ من الأكلاف، الأمر الذي يشكّل في ذاته حافزاً لتشجيع التبادل التجاري في ظلّ فرضية سياسة اقتصادية تحفّزه».

**الحاج حسن:**

**التكامل لا ينبجح من دون قرار سياسي**

واعتبر وزير الصناعة حسين الحاج حسن أنّ «السياسة والأمن يؤثران على الاقتصاد، لذا أمّل أن تهدأ الظروف لتفرّغ لهذا التكامل المصرفي العربي مستمرا على التطورات غير المؤاتيّة بتحقيق النتائج الجيدة».

وأشار إلى أنّ «كل دولة تستطيع تقديم الدعم في أمر معين من الطاقّة إلى رأس المال وإجازات الإستيراد ودعم الصادرات». وشدد على أنّ «ما من تكامل مصرفي من دون قرار سياسي، التكامل يحتاج إلى تقارب في القوانين والإجراءات والأكيات والمعلومات والوظائف».

وأكد الحاج حسن أنّ لبنان حريص على العلاقات العربية ولا يفرط بها، مشدداً على أنّ التكامل يبدأ بقرار سياسي وليس بقرار تقني. فالتكامل يتم بقوانين وتشريعات ومراسيم وقرارات وسياسات وبرامج وغيرها».

وختم: «إنّ التكامل لا يجوز مع استمرار اتفاقات مع دول غير عربية تددى على التكامل العربي، فالتكامل المصرفي يتحقّق عندما يقوم المصرفيون باقتراح الأليات لينفذها السياسيون فهم المصدر والقرار، ونأمل أن يتحقّق التكامل كي تخرج الأمة من المشاكل التي تعانينا».

### جمعية المصارف: التحويلات السعودية لم تتوقّف

أعلنت جمعية مصارف لبنان، في بيان، أنه «ورد في بعض وسائل الإعلام يوم أمس (أول من أمس) خبر مفاده أنّ التحويلات المصرفية بين السعودية ولبنان قد توقفت»، استناداً إلى مصادر مصرفية، وأنّ إدارات المصارف في لبنان عمّمت على فروعها خبر هذا التوقف»، مع الاستطراد إلى حدّ الجزم بأنه «مع توقف التحويلات المصرفية بين السعودية ولبنان، انتطع آخر شريان نقدي بين البلدين، بعدما أوّقت في السابق أيضا التحويلات المالية عبر الصرافين أو مؤسسات تحويل الأموال».

أضاف الجمعية «تعليقاً وتوضيحاً، يهّم جمعية مصارف لبنان أنّ لبنان الأثني: «تعليقاً وتوضيحاً: إنّ هذا الخبر لا أساس له من الصحة جملة وتفصيلاً، وأنّ العمليات المصرفية بين لبنان وبلدان الخليج العربي عموماً، والمملكة العربية السعودية خصوصاً، سائرة كالمعتاد على نحو طبيعي تماماً، بما فيه التحويلات المالية في التجاهين. إنّ الجمعية تبين بالإعلاميين الكرام العودة إليها للاستفسار عن صحة أيّ خبر أو معلومة تتعلق بالقطاع المصرفي اللبناني عوضاً عن التسرّع في نشر الأخبار استناداً إلى مصادر مجهولة الهوية وغير موثوقة، حرصاً على صدقية الإعلام اللبناني، من جهة، وعلى مصالح لبنان واللبنانيين، من جهة أخرى».

## الغرفة اللبنانية ـ الأميركية تعلن إطلاق «كارافان بيروت» في واشنطن

للمصممين، المعروفين منهم والطامحين، أن يحققوا نموًا وازدهارًا خارج حدود لبنان». وأوضح نور خوري أنّ «منصة التجارة الإلكترونية Bucolik تعنى بتكئين المصممين الدوليين الصاعدين وربطهم بالمهتمين بالمووضة والزبائن المحتملين في العالم»، مشيرة إلى أنّ «هدف Bucolik يتنطّل في «رعاية أصحاب المواهب وإبرازهم وتوجيههم في عالم الأعمال وتوفير الأدوات لهم». ورأت أنّ السوق التي تقام في واشنطن «تمكّن المصممين المشاركين من أن يتولّوا شخصياً إظهار نجاحاتهم، وللزبائن أن يعاينوا مجموعاتهم من كتب، ما يخلق علاقة تستمر وتندوم، ويتسكّل أرضية للتعاون الإلكتروني».

لأما ماريانا وهدية، فقالت إنها «اخترت عن اقتناع البقاء في لبنان لأنها تريد لاولادها «أن يكبروا في وطنهم»، وقالت: «قد لا يكون في استقلّاتي التحكم بالمشاكل التي نواجهها يومياً في لبنان، وأحداث تغيير كبير في هذا المجال، ولكنني أكون سعيدة إذا تمكّنت، من خلال مبادرة كارافان بيروت، من أن أساهم في إلهام شخص واحد بأن يفعل شيئاً إيجابياً للبنان، فهذه الفطرة هي المحيط من شأنها في نهاية المطاف لإحداث تغيير يرسم مستقبل هذا البلد». ورأت أنّ مبادرات من مثل «كارافان بيروت» توفرّ للبنانيين «فرصة توسيع أفاقهم داخلياً وخارجياً، والتوجّد للعمل معاً كفريق واحد». وأبدى ممثل وزارة السياحة سيرج عقل «افتخار وزارة السياحة والوزير ميشال فرعون بهذه المبادرة»، وأكد أنّ الوزارة تعتبر أنّ «الترويج لصوره لبنان الإيجابية في العالم لا تقتصر على إبراز معالمه السياحية والطبيعية، بل تعني أيضاً إبراز الدينامية الاستثنائية للشعب اللبناني، كما تبرز هذه المبادرة قدرات المصممين اللبنانيين».

برعاية رئيس الحكومة تمام سلام، ممثلاً بوزير البيئة محمد المشوق، عقد مؤتمر «التكامل المصرفي العربي» في فندق «فينيسيا»، برعاية الرئيس سلام، في حضور ويزري الاقتصاد والمصرفيّة آن حكيم والصناعة حسين الحاج حسن، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

وشارك في فعاليات المؤتمر، الذي يتزامن انعقاده مع اجتماع الجمعية لاتحاد المصارف العربية بدوره الـ43 وزراء وحكام مصارف مركزية عربية، وزيهاء 350 شخصية قيادية مصرفية عربية عليا وممثلين لأهمّ المؤسسات الإقليمية العربية وسفراء عرب وجاناب ورؤساء الهيئات الاقتصادية في لبنان.

والقى المشوق كلمة قال فيها: «في الأسبوع الماضي، شهد لبنان زيارة استثنائية مشتركة قام بها الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي ورئيس البنك الإسلامي للتنمية. وقعت خلالها توقيع عقود بقيمة 350 مليون دولار مع البنك الإسلامي للتنمية (...). كذلك أعلن رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم تقديم مساعدات فورية بقيمة مئة مليون دولار تذهب إلى قطاع التريبة، ووعد بالسعي إلى تقديم قروض طويلة الأجل ومن دون فوائد تصل إلى أربعة أو خمسة مليارات دولار تُخصّص لمشاريع إنمائية عبر اليلديات. كما وعد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بمقاربة التعويّات بمساعدة لبنان، التي أطلقت في مؤتمر لندن الأخير، انطلاقاً من الخطة التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية».

وأكد «أنّ لبنان بكلّ فئاته يرفض توطين السوريين، وأنّ النزاحين يجب أن يعودوا إلى ديارهم فور زوال الأسباب التي أبعدتهم عنها»، معتبراً «أنّ السياسات الخارجية للدول، ترسم وفق معايير المصلحة الوطنية، وليس أي اعتبار آخر. والمصلحة الوطنية للبنان، الذي يحتاج كل أنواع الدعم، تقتضي التعامل باكثر قدر من الإيجابية مع المؤسسات الدولية، وباكثر قدر من الاحترام مع القامات الدولية، مع التنبيه الدائم إلى عدم التقريط بالصالح الوطني».

وتابع: «بعد أقلّ من شهرين، يُكمل الشغور الرئاسي عامه الثاني، وندخل عاما ثالثاً في مسار البعثت السياسي الذي نخوض فيه. لقد بلغ الصطف في بنیان الدولة حداً خطيراً ينبغي بالإنهيار إذا بقي مجلس النواب مطعلا ومجلس الوزراء حبيس العرقلة المفعّلة، وقبل كل شيء إذا بقيت مناريس الحسابات الخاصة، تقتلع الطريق أمام تنفيذ الاستحقاق الأهمّ في حياتنا السياسية، أي انتخاب رئيس للجمهورية».

وأشار إلى «أنّ الأشهر الثمانية التي تخبطت فيها البلاد في فضيحة الغبايات المشيئة، خير نموذج لما يمكن أن يؤدي إليه نهج الاستقواء على الدولة، وتعاطف المصالح القويّة والمناطقية والذهبية والطائفية، واستعصاف المؤسسات وضرب ميهبتها». وقال: «إنّ الأوان لوقف مسار التردّي العام الذي ينعكس على كل مناحي حياة اللبنانيين. أنّ الأوان لوقفّة ضمير إنقاذ البلاد وإعادة الحياة السياسية إلى سياق طبيعي، مع ما يعنيه ذلك من انعكاس إيجابي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها».

وقال: «في قلب هذه الصورة القائمة، نساء ورجال لبنانيون موهوبون وأكفأه وصممون، خير نموذج لما يمكن أن الإيمان بهذا الوطن، ويشيعون فينا الكثير من الأمل. بأنّ لبنان سينهض مع عرته وسيعود لمؤلّوة المشرق العربي ومنازته. في قلب هذه الصورة القائمة، نقاط ضميئية، بينها قطاعتنا المصرفي الذي كان وما زال واحدا من الحصون الصامدة في بنياننا الوطني. فهذا القطاع سجل خطوات كبيرة في مسار التألّف مع التطور العالمي لتتقنّى العمل المصرفي الحديث، وتنجح في المحافظة على نسب ملاءة عالية وتحقيق نمو مستمرّ في أعماله، على رغم الضغوط الهائلة والتماخ السياسي غير الملائم. كذلك حرص قطاعتنا المصرفية على الالتزام الكامل للقوانين والمعايير الدولية، خاصة النظم المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بفضل كفاية المقيم عليه والعاملين فيه، وبفضل السياسة الحكيمة التي يتبناها المصرف المركزي، بقيادة الحاكم رياض سلامة».

**سلامة: الليرة مستقرّة**

والقى سلامة كلمة أشار فيها إلى أنّ «التأكد من شرعية الأموال التي تدور في القطاع المصرفي والمالي، وتواصل المصارف التجارية مع دوائر الامتثال لدى المصارف المرسلّة كفيّلان تخفيف مبادرات سياسات تقليص الأخطار (Derisking)، وهو الخطر الأهمّ للمصارف في منطقتنا».

ولفت إلى «أنّ الإدارة الرشيدة والشفافية وتوزيع الأخطار زادت من الثقة بالقطاع النقدي في لبنان وأدت إلى توفير السيولة في الأسواق اللبنانية بحيث تمكّن لبنان من توفير التمويل لقطاعيه العام والخاص وسمحت لمصرف لبنان بالمبادرة، من خلال خطة تحفيزية، إلى تفعيل الطلب الداخلي مشجعا التسليف للقطاعات الإنتاجية والسكنية والتوظيف في اقتصاد المعرفة».

وقال: «إنّ المقاربة غير التقليدية لعملائكم مصرف مركزي، أصبحت اليوم تعتمد بشكل وبأكثر من المصارف المركزية الكبيرة في العالم بحثاً عن تحفيز النمو والنشاط الاقتصادي».

المصارف اللبنانية سليمة وقد حققت نسب ملاءة فاقت نسبة الـ12 في المئة التي حدتها معايير «بازل 3»، بحيث بلغت 14.42 في حزيران 2015».

وأضاف: «ستبقى سياسة مصرف لبنان قائمة على منح إفلاس أي مصرف مهما كان حجمه، وقانون اندماج المصارف يسمح لمصرف لبنان بتحقيق ذلك. وستستمرّ في تنظيم ومراقبة انتشار المصارف خارج لبنان إضافة إلى توظيفاتها في الخارج».

وأضاف: «إنّ الليرة اللبنانية مستقرّة، وإمكانات مصرف لبنان والموجودات في العملات الأجنبية تسمح لنا بتأكيد على استمرار استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية في مقابل الدولار الأميركي. فاستقرار العملة هو ركيزة استقرار القدرة الشرائية لدى اللبنانيين وباللّقة بالانقتصاد اللبناني ويقطاعة النقدي، وباستقرار في بنية الفوائد في لبنان». ومع أنّ تصنيف لبنان من منخفض، فإنّ بنية الفوائد لديه تبقى أدنى من تلك المعتمدة في دول عدة في المنطقة وفي الأسواق الناشئة على رغم تمتع هذه الأخيرة بتصنيف أفضل منه». وختم: «إننا نتطلع إلى فوائد مستقرّة للمستقبل وستندخل عند

ممثل وزارة السياحة سيرج العم، وصاحبنا مبادرة «كارافان بيروت» نور خوري (Bucolik) وماريانا وهدية.

وتتضمن السوق التي تقام في حديقة «جورجتاون بارك» أزياء واكسسوارات ومجوهرات وأثاثاً منزلياً، فيما يتعرف زوار السوق على المطبخ اللبناني من خلال أطباقٍ يعدها طهاة «سوق الطيب». ويقام كذلك معرض صولرمد من أبرز المصورين اللبنانيين. وسيتمّ التبرع بجزء من عائدات السوق لجمعية «سكون» التي تقدّم اللوافية والعلاج لمدمني المخدرات.

واكد جونز خلال المؤتمر الصحافي «الدعم القوي للسوق التي يقام في واشنطن» مشيدا بجهود الغرفة «لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين لبنان والولايات المتحدة»، مؤكداً بأنّ «العلاقات الثقافية والتجارية بين البلدين مستمرة منذ قرون عدة، وتشكّل حدث كارافان بيروت مثالاآخر على عمق الروابط بينها واستمرارها». وإذ أكد أنّ العلاقة بين حكومتي البلدين مهمة، اعتبر أنّ «العلاقات بين الشركات اللبنانية والأميركية لا تقل أهمية عنها»، مشيراً إلى

الحاجة لحماية هذا الإستقرار».

بركات: لتفعيل استراتيجية جادة بلورة وتنفيذ الخطط وقال رئيس اتحاد المصارف العربية محمد بركات: «إنّ دولنا العربية غنية بمواردها، ولكنها في حاجة إلى تفعيل استراتيجة جادة بلورة وتنفيذ الخطط والأطر المناسبة الهادفة إلى تكامل عناصر الرقي والتقدم المتوافرة». لافتاً إلى أنّ أحد أهمّ المراكز التي يجب البدء بها لتحقيق التكامل الاقتصادي هو العمل على تكامل النظام المصرفي العربي، باعتباره المدخل الأساسي لتحقيق التكامل الاقتصادي بعمقوه الشامل، خصوصا أنّ القطاع المصرفي العربي مستمر رغمّ كل التطورات غير المؤاتيّة بتحقيق النتائج الجيدة».

**طربيه: الإزهار مرتبط**

**إعادة إحياء المؤسسات الدستورية**

والقى الدكتور طربيه كلمة قال فيها: لما كان هذا المؤتمر يعقد على أرض لبنان، كان لا بدّ في هذا السياق، أن نتوقف عند العنوان الرئيسي لسياسة متكاملة اتجهها لبنان تتمتّل في الاستقرار المالي والنقدي والذي يحظى بأوسع قبول سياسي واجتماعي واقتصادي، بحيث أثبتت التجربة المتواصلة مدى عقدين متتاليين صوابية هذا الخيار الاستراتيجي ونجاحته كخيار محوري للاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي».

وأشاد «بالجهود الكبيرة التي يقودها مصرف لبنان مع المصارف التجارية».

وأضاف: «إنّ قدرة لبنان على العودة إلى الإزهار ترتبط بإعادة إحياء المؤسسات الدستورية المعطلة وخصوصاً انتخاب رئيس للجمهورية، وكذلك إنهاء النزاعات العمرة في المنطقة، وحل مشكلة اللاجئين إلى أرضه، وقد تجاوزوا المليون ونصف مليون مهاجر ولاحي يستضيفهم لبنان ويتعاطف معهم ولكن ليس لديه إمكانيات المعالجة لمعاناتهم الإنسانية». وختم: «إننا نتطلع عبر هذا المؤتمر إلى تلمس مقاربة مشتركة سعيًا إلى تكامل اقتصاداتنا وتعزيز التعاون في ما بين القطاعات المصرفية والمالية العربية، بحيث نستطيع أن نؤدي دورها في تمويل التنمية في الاقتصادات العربية، وتوسيع قاعدةالتعاون المشترك مع الاتحادات المصرفيةالدولية والهيئات الرقابية والتنظيميةالدولية من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي في منطقتنا العربية، وتوفير ملاذ آمن وفرص عمل لأجيالنا الطالعة».

ورأى المدير العام لمؤسسة الفكر العربي هنري العويط أنّ «صيغة التكامل تجبر عن مفهوم التشارك والتفاعل، وتتأسس على مبادئ الندية والتراجيح، وتحترم استقلال كل طرف وخصائص شخصيته المبرزة»، معتبراً أنّ «التكامل هو ثقافة». وأضاف: «نحن، في عالمنا العربي، وفي هذه الظروف العصيبة بالذات، أئوج ما تكون إلى اكتسابها، وإلى ترجمتها في شتى الحقول وعلى مختلف الأصعدة والمستويات». وتوقف عند دراسة مفصلة لرئيس المؤسسة عن التكامل، كقضية مركزية، شارحاً أهميتها ودورها، وموضحاً «أنها تنبع من إيمانهم، بجدوى التكامل».

**حكيم: لتعزيز التعاون**

**والحدّ من الأكلاف**

افتتح وزير الاقتصاد والتجارة آنّ حكيم المعرض المصاحب للمؤتمر، وأعلى بعدها نظرة شاملة للتكامل المصرفي والاقتصادي العربي، مبرزاً «أهمية التكامل المصرفي والاقتصادي العربي لتحقيق الاستقرار الاقتصادية والنمو الذي يشارك فيه خبراء ومختصون ومسؤولون من كل دول المنطقة التي تعيش اليوم حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني».

وأضاف: «إنّ التكامل العربي المرجو ليس مجرد تكامل مصرفي وإنما تكامل اقتصادي يقوم على شراكة اقتصادية حقيقية تضمن سيادة كل دولة عربية وتحافظ عليها بما يسهم في قدرة الوحدة العربية على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها».

وتابع: «إذا أخذنا لبنان، على السبيل المثال، تشير الإحصاءات إلى تراجع حجم التبادل التجاري ليس فقط في المئة بين عامي 2015 و 2014 ما يدل على ضعف التبادل بين لبنان والدول العربية، وهو أيضا الأمر الذي لا يعكس قدرة لبنان وإمكاناته الاقتصادية».

أنّ «هذه العلاقات تعزز الروابط بين البلدين وتساعد على تحسين الحياة اليومية للمواطنين اللبنانيين والأميركيين». ووصف «كارافان بيروت» بأنها، «فرصة مهمة لتعزيز هذه العلاقات التجارية وتسليط الضوء على مواهب مثلهة في لبنان». وأوضح القائم بالأعمال الأميركي أنّ «معظم صادرات اللبنانية إلى الولايات المتحدة، والتي تتجاوز قيمتها 60 مليون دولار سنوياً، تدخل من دون رسوم جمركية»، ورأى في ذلك «بداية رائعة»، وقال: «معاً، يمكننا أن نبني على هذه النجاحات».

أما رئيس غرفة التجارة الأميركية اللبنانية الزعني، فذكر بأن لبنان «كان دائما معروفا بأنه باريس الشرق، لأسباب كثيرة، خصوصا لأنه كان دائما عاصمة المنطقة في مجال الموضة والتصميم»، مشيراً إلى أنّ مصممي الأزياء والمجوهرات اللبنانيين المعروفين «هم من أفضل وأشهر الأسماء في كل أنحاء العالم في هذا المجال، والعالم كله يلبس من تصاميمهم، وهم يفجرون الناس بفخهم».

وأوضح أنّ سوق Caravan Beirut تجمع «عددا من أفضل المصممين ورواد الأعمال اللبنانيين موهاب، لتسليط الضوء على مختلف جوانب النجاح اللبناني». وقال: «إن إقامة مثل هذه الأنشطة في الولايات المتحدة، تندرج في إطار مهمة غرفة التجارة اللبنانية الأميركية، وتهدف إلى فتح أبواب السوق الأميركية أمام المؤسسات اللبنانية، وتمكينها من الوصول إلى الجمهور المناسب الذي يمكن أن يكون مهتماً بمنتجاتها».

وتابع: «نحن نسعى دائما، منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، إلى إبراز قصص النجاح اللبنانية وتاليا إلى تعزيز صورة لبنان في العالم».

وأكد أنّ الغرفة تامل من خلال Caravan Beirut «في أنّ نتيج